سياسة علاج أزمة بطالة خريجي الجامعات
بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الإسلامي

د. علي عبد الحق محمد ألأغبري
الأستاذ المشارك في قسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب – قسم الدراسات الإسلامية

مقدمة

تحتل قضية البطالة أهمية متزايدة في واقعنا المعاصر باعتبارها مشكلة متعددة الجوانب، فهي مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

فهي مشكلة اقتصادية، لأنها تعتبر إهدارا للموارد البشرية، وهي مشكلة اجتماعية، لأنها تؤدي إلى حرمان الفرد من إشباع حقه في حاجات إنسانية أساسية في الغذاء والسكن والملبس. وهي أخيرا مشكلة سياسية، لأنها تؤدي إلى الإخلال بأمن المجتمع نتيجة لتفشي الجرائم المختلفة من القتل، والسرقة، وتقطع الطرق، فضلا عن انهيار القيم الأخلاقية والإنسانية.

ومشكلة البطالة أصبحت مشكلة عالمية تعاني منها معظم الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء.

فقد أوضح د. سودو فيسكي في كتابه (عولمة الفقر)، إن كبريات الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية، كشركات صناعات الفضاء، والطيران، والصناعات الهندسية، وصناعات الصلب، قد أغلقت وسرحت عمالها، وإن عدد من يعانون البطالة على المستوى العالمي جاوز المليار من البشر وهو ما يقترب من ثلث قوى العمل العالمية.[1]

هذا ونظرا لآثار البطالة المدمرة، فقد أصبحت الشغل الشاغل لكثير من الحكومات.

إن مما يجعل من مشكلة البطالة تحديا حقيقيا للحكومات إنها لم تعد كما كانت قديما ظاهرة دورية، بمعنى أنها تظهر لفترة وتتمكن الحكومات من علاجها بسياسات مالية أو نقدية مؤقتة،

بل أصبحت ظاهرة مستعصية الحل، وهي أشبه ما يكون بمرض السرطان المستعصي العلاج.

مما يتطلب علاجا جذريا يتناول أسس المشكلة، والتي ترجع في نظرنا إلى سياسة الإنتاج والتوزيع في المجتمع.

ونظرا لأن البطالة تشمل فئات كثيرة في المجتمع، لذلك سنركز بحثنا على شريحة هامة هي فئة خريجي الجامعات اليمنية، لأن بطالة هذه الفئة تتميز عن بطالة باقي الفئات بمشكلتين خطيرتين:

أولاهما: أن التعليم الجامعي يستنزف موارد باهظة فتؤدي البطالة في هذه الفئة إلى تبديد الموارد القومية هدرا بدلا من استخدامها في مشاريع تؤدي إلى خلق فرص لعمالة جديدة.

ثانيهما: المخاطر الاجتماعية والسياسية، التي تنجم عن بطالة الخريجين، وهي فئة من المجتمع تشكل أكثر الفئات ثورية بحكم تكوينها الثقافي، ونشاطا بحكم عمرها الشبابي بما يدفعها إلى الانخراط في جماعات تهدد امن المجتمع، أو يستغل نشاطها من قبل فئات تتطلع إلى السلطة، وكل ذلك نتيجة البطالة والفقر الذي يصاحب البطالة.

لقد فشلت سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تقدمت به المنظمات الدولية إلى الحكومة اليمنية، وابرز هذه المنظمات: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. لقد فشلت سياسات هذه المنظمات في

علاج البطالة أو الفقر، فرغم تلك السياسات فان مشكلة البطالة تفاقمت خاصة مع زيادة نسبة السكان.

وهو الأمر الذي دعاني للبحث في حل لهذه الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار المجتمع اليمني، وذلك عن طريق مغاير للطريق الحالي الذي يتبناه صندوق النقد الدولي والذي يرتكز أساسا على مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي القائمة على حرية الإنتاج وحرية الاستهلاك فيما يعرف بالخصخصة، وتحييد الحكومة عن القيام بدورها الاقتصادي في المجتمع، هذا فضلا عن عدم التقيد بالقيم الإسلامية ومنها العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة بين مختلف الفئات.

منهجية البحث:

أتبعنا في البحث المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة البحث الاقتصادي مع الاستعانة بالإحصائيات باعتبارها مؤشرات تدعم نتائج البحث. وقد اعتمدنا في البحث المقارنة بين النظامين الرأسمالي باعتباره النظام السائد حاليا على المستوى العالمي، خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي، وانضمام كثير من الدول الاشتراكية إلى النظام الرأسمالي وبين النظام الاقتصادي الإسلامي، مبررا بكل موضوعية علمية ما يتميز به النظام الإسلامي من حلول لمشكلة البطالة بصفة عامة، وبطالة الخريجين بصفة خاصة، كما سنوضح ذلك لاحقا عند مقارنة حلول مشكلة البطالة بين النظامين.

مصادر البحث:

حرصنا على الاعتماد على المصادر الأصلية والأساسية المختلفة بقدر الإمكان وذلك في كل من النظامين، وعلى ما توصلت إليه الندوات العلمية التي تناولت مشكلة البطالة سواء في داخل اليمن أو في خارجها.

أقسام البحث:

قسمنا البحث إلى تمهيد وفصلين على النحو التالي:

التمهيد: يشمل فقرتين:

(1) تعريف البطالة وأنواعها، وأسبابها وحجمها على مستوى الدولة، وعلى مستوى خريجي الجامعات.

(2) الآثار السلبية الناجمة عن البطالة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفصل الأول: سياسة علاج البطالة في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

الفصل الثاني: سياسة علاج البطالة في النظام الاقتصادي الإسلامي.

الخاتمة: خلاصة الاستنتاج.

تمهيد:

ويشمل فقرتين:

الأولى: تعريف البطالة وأنواعها، وأسبابها، وحجمها على مستوى الدولة عامة، وعلى مستوى خريجي الجامعات بصفة خاصة.

أ – تعريف البطالة وأنواعها:

البطالة لغة: بطل يبطل بطالة: العامل: لم يجد عملا يتفق مع استعداده نظرا لحالة سوق العمل.[2]

البطالة في الاصطلاح الاقتصادي: (un employment) تعني زيادة عدد العمال العاطلين عن العمل، نظرا للركود الاقتصادي السائد في المجتمع.[3] والتعريف الدقيق للبطالة ما أوصت به منظمة العمل الدولية (I. L. o) حيث عرفت العاطل بأنه: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.[4]

ومن هذا التعريف تخرج فئة العاطلين عن العمل لعدم رغبتهم في العمل لأي سبب كان، وكذلك فئة الأثرياء الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل.

أنواع البطالة:

تنقسم البطالة إلى عدة أنواع نذكر أبرزها:

1- البطالة السافرة (open unemployment):

والمقصود بها حالة التعطل الظاهر التي يتأثر بها جزء من قوة العمل المتاحة، وبمعنى آخر، وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، لذلك فهم في حالة بطالة كاملة، لا يمارسون أي عمل، ومدة هذا النوع من البطالة قد تطول أو تقصر حسب طبيعة ظروف الاقتصاد القومي. ومما يجدر ذكره هنا أن حجم ومعدل البطالة السافرة يتزايد في البلاد الصناعية في مرحلة الكساد الدوري، والتي يتحصل العاطل عن العمل على إعانة بطالة. أما في البلاد النامية فان هذه البطالة تكون أكثر قسوة وإيلاما بسبب عدم وجود نظام إعانة البطالة، أو بسبب ضالة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

2- البطالة المقنعة (disguised unemployment):

ويقصد بها تلك الحالة التي يتواجد فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، وهو ما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث أن حجم الإنتاج لن ينخفض إذا تركت عملها. فهي في الظاهر تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا، لكنها من الناحية الفعلية لا تضيف شيئا إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يرفع من تكلفة المنتجات مقابل الأجور التي تتقاضاها. وكان هذا النوع من البطالة يوجد تقليديا في القطاع الزراعي، لما يوجد به من فائض نسبي للسكان، لكن هذا النوع من البطالة انتقل حاليا إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من البلاد النامية، بسبب التزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد الفنية، طمعا في الحصول على تأييد الطبقة الوسطى في الانتخابات.

3- البطالة الهيكلية – (structural unemployment):

ويقصد بها ذلك النوع من البطالة الذي يصيب جانبا من قوة العمل، ويرجع ذلك إلى تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتكون نتيجتها إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة من جهة، ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الباحثين عن العمل من جهة ثانية. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات القديمة التي كانوا يعملون بها، وظهور طلب على نوعيات من المهارات اللازمة لإنتاج سلع لصناعات حديثة. وفي هذه الحالة يصعب على العمال المتعطلين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل.

كذلك يؤدي الفن التكنولوجي إلى بطالة هيكلية مثل ما هو ظاهر حاليا من ارتفاع درجة ميكنة العمليات الإنتاجية (auto mization) وظهور الإنسان الآلي (الربوت) في صناعة السيارات. فقد أدى ذلك إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة التي كانت تعمل على خطوط الإنتاج.

ثانيا:أسباب البطالة وحجمها على مستوى الدول بصفة عامة وعلى مستوى خريجي الجامعات اليمنية بصفة خاصة

ب – أسباب البطالة:

- تختلف أسباب البطالة حسب الأنظمة الاقتصادية التي تتبعها، فهناك الأنظمة الرأسمالية، والأنظمة الاشتراكية. ومما يجدر ذكره أن هذه الأخيرة قد انتشرت فيها البطالة بدرجة كبيرة. فقد ارتفع عدد العاطلين في دول شرق ووسط أوروبا من 100الف فرد في بداية عام 1990 إلى 4ملايين عامل في مارس 1992، ثم ارتفع عدد

العاطلين في عام 1994الى 7، 5مليون عاطل حسب تقدير الأمم المتحدة للمسح الإحصائي لأوروبا.[5]
هذا فضلا عن انتشار الفقر، وارتفاع التضخم، وكان ذلك نتيجة لتحولها نحو النظام الرأسمالي.
وسنقتصر هنا على ذكر أسباب البطالة في اليمن – محل دراستنا – وهي تتشابه مع ظروف البلدان النامية بصفة عامة، والبلاد العربية بصفة خاصة.
وابرز أسباب البطالة في اليمن هي كما يلي.

1- انخفاض معدلات الاستثمار نتيجة نقص المدخرات.
2- استثمار رؤوس الأموال على أساس الربا (الفائدة) بدلا من الاستثمار في إنشاء مشاريع إنتاجية تساهم في القضاء على البطالة.
3- نظام الخصخصة، وبيع مرافق القطاع العام للقطاع الخاص، مما أدى إلى تسريح عمال القطاع العام وزيادة البطالة.
4- برامج خفض الإنفاق الحكومي، ووقف التعيينات، تنفيذا لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي.
5- أزمة حرب الخليج، وما أدت إليه من عودة أكثر من ثمانمائة ألف من العمالة اليمنية التي كانت تعمل في دول الخليج، خاصة في المملكة العربية السعودية. فقد أدى عودة هذه العمالة إلى توقف التحويلات التي كانت ترد إلى اليمن مما يرفد الميزانية العامة بعملات صعبة من جهة، كما أدى من ناحية أخرى إلى زيادة البطالة.
6- الزيادة السكانية، حيث نجد متوسط معدل النمو للسكان يبلغ 3، 5%ويعتبر واحدا من أعلى المعدلات في العالم، وتقدر بعض الإحصائيات انه إذا استمرت زيادة عدد السكان بهذه الوتيرة خلال ربع القرن القادم فان عدد السكان سيبلغ زهاء 43مليون نسمة بحلول نهاية عام 2025.[6]
7- الهجرة من الريف إلى المدينة، نتيجة تركز المشروعات الصناعية والتجارية في المدن، مما أدى إلى فقدان اليد العاملة في المجال الزراعي، مما اثر سلبا على الإنتاج الزراعي، خاصة وان الزراعة تستوعب حوالي ثلثي قوة العمل، مما أدى إلى زيادة البطالة والتضخم معا نتيجة نقص الغذاء والاستيراد من الخارج، لتغطية العجز في مواد الغذاء.
8- حرب الانفصال عام 1994حيث كلفت اليمن خسائر باهظة بلغت تكاليفها نحو(11- 13) مليار دولار طبقا للمصادر الرسمية.
9- نظام العولمة وما يتبعه من تحرير الأسواق، لما يتضمن ذلك من إحلال العامل الأرخص والأكفأ، ومؤدى ذلك إحلال الأجانب محل المواطنين في العمل, ويلاحظ ذلك فيما نشاهده اليوم واقعا من انه لم يعد يوجد جنسية محددة لبعض السلع الرئيسية كالسيارات، والحواسب، حيث أصبح كل جزء يصنع في البلد الأرخص عمالة متخصصة في ذلك الجزء. تلك هي سياسة الشركات عابرة القارات، هذا فضلا عما تسببه العولمة من خفض قدرة الحكومات على التأثير على اقتصادياتها المحلية، وتخفيض وظائفها وإعاناتها، بما يؤدي في النهاية إلى أن يصاحب العولمة تسريح الكثير من الأيدي العاملة، ولنا أن نتخيل الوضع عند دخول الملايين من عمالة الهند والفلبين وغيرهم إلى السوق العالمي.

ويضاف إلى هذه الأسباب العامة للبطالة، أسباب خاصة تتعلق بالتعليم الجامعي وأبرزها:

1-سوء التخطيط التعليمي حيث نجد سياسة التعليم تتجه نحو التعليم الأكاديمي، والابتعاد عن التعليم المهني مما

يؤدي إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل في كثير من المجالات، والافتقار إلى عمال من ذوي التخصصات المهنية مما يضطر الحكومة إلى استيراد هذه العمالة بالعملة الصعبة، والتي هي في أمس الحاجة لها.

2- عدم الاهتمام بالبحث العلمي والنظر إليه كعمل ثانوي أو تكميلي، علما انه يعتبر الوظيفة الثانية للجامعات بعد عملية التعليم. لذلك نجد الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي ضئيلة جدا، هذا فضلا عن تعدد أجهزة البحث دون تنسيق بين الجامعات مما يؤدي إلى تكرار بعض الأبحاث، وعدم ارتباط الأبحاث العلمية بحاجات المجتمع، وكذلك عدم التنسيق والتواصل بين الجامعات، والمؤسسات الصناعية لمعرفة متطلبات سوق العمل من الخريجين وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة البطالة بين خريجي الجامعات.

- الآثار السلبية الناجمة عن بطالة خريجي التعليم الجامعي:

إن للبطالة آثار سلبية على التنمية بصفة عامة، إلا أن مشكلة بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العليا تتميز علاوة على ذلك كما سبق بمشكلتين خطيرتين:

أولاهما: أن التعليم الجامعي والعالي يستنزف موارد باهظة تشكل مشكلة اقتصادية تزيد في حدتها عن مشكلة البطالة بصفة عامة ذلك أنها تؤدي إلى تبديد الموارد القومية التي كان من الممكن استخدامها في خلق فرص عمل جديدة.

ثانيهما: المخاطر الاجتماعية والسياسية التي تنجم عن حالة التعطل والإحباط التي تعيشها فئة كبيرة من خريجي الجامعات. فهذه الفئة من المجتمع تشكل أكثر العناصر ثورية بحكم تكوينها الثقافي، وبحكم فتوتها، مما يدفعها إلى الانخراط في جماعات تهدد امن المجتمع.

هذا ومما يساهم في الآثار السلبية للبطالة واقع التعليم الجامعي في اليمن مما يحتاج إلى إلقاء قليلا من الضوء عن هذا الواقع.

يستغرق التعليم الجامعي أربع سنوات في معظم الكليات ما عدا بعض الكليات التي يستغرق التعليم فيها ست سنوات أو أكثر مثل كلية الطب.

وقد بدأ التعليم الجامعي في اليمن بإنشاء جامعة صنعاء عام 1972م، وجامعة عدن عام 1975. وتوجد اليوم سبع جامعات حكومية تغطي معظم محافظات الجمهورية اليمنية، كما توجد بجانبها ثمان جامعات خاصة، فيكون مجموع الجامعات 15 جامعة.

ونتيجة لذلك فقد زاد عدد طلاب الجامعات من 35 ألف طالب عام 1990 إلى 147الف طالب عام 2000، بمعدل خمسة أضعاف خلال عشر سنوات. هذا فضلا عن طلاب الجامعات الخاصة والذي يقدر عددهم تقريبا بنسبة (5%) من طلاب الجامعات الحكومية. وتدل الإحصائيات أن نحو 90% من الطلاب الجامعيين اعتبروا عام 98 / 1999ملتحقين بالكليات النظرية، بينما لم يتجاوز نصيب الكليات العملية 10%.

وعلى ذلك يعتبر الهرم التعليمي في اليمن معكوسا، حيث تبدو نسبة الطلبة الجامعيين إلى الفنيين مختلة للغاية بالمقاييس العالمية بمقدار (1- 17) على أساس نسبة خريجي التعليم الجامعي إلى التعليم التقني عام 1999.

ونستخلص مما سبق زيادة النمو في التعليم العالي، حيث نجد أن مجموع خريجي التعليم العالي قد ارتفع بمتوسط نمو سنوي قدره 8، 24%، وذلك خلال تسع سنوات استأثرت الكليات النظرية للتعليم الجامعي بنحو 90% من مجموع الخريجين لعام 1999بينما لم يتجاوز نصيب الكليات العلمية 10%من الخريجين.

أما بالنسبة لعدد العاطلين عن العمل بصفة عامة فقد وردت في إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2002م ويبلغ عددهم (469001) هذا فضلا عن عدد يبلغ (4825508) غير نشطين اقتصاديا أي أنهم

قادرون على العمل لا كنهم لا يمارسون العمل. وعليه يدخلون ضمن العاطلين عن العمل وبالنسبة للعاطلين عن العمل من خريجي الجامعات بصفة خاصة فقد أوضحت إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2003م إن عدد طلاب الجامعات الحكومية فقط بلغ عام 2002م (138706) كما بلغ عدد الخريجين لنفس العام (18942) معظمهم من الكليات النظرية حيث تظهر الإحصائيات إن طلاب الكليات العملية (الطب والهندسة والزراعة والحاسوب وعلوم البحار والنفط والمعادن والصيدلة وطب الأسنان والعلوم التطبيقية) لم يتجاوز (2495) خريج أي بنسبة 1-13

ويستنتج من هذا قلة الكوادر من الخريجين التي يتطلبها سوق العمل وفي نفس الوقت هناك فائض عن حاجة العمل في العلوم النظرية والإنسانية. هذا فضلا عن المقيدين الجدد في مجال العلوم الإنسانية والبالغ عددهم (150249) طالب.

بعد هذا نتناول آثار البطالة السلبية في الظاهرتين التاليتين:

ج – س آثار البطالة السلبية في الجانب الاقتصادي وأبرزها:

1- مشكلة الفقر:

إن أهم مشكلة تنجم عن البطالة هي مشكلة الفقر، فنظرا لان البطالة في تفاقم مستمر نتيجة عدم الاستثمار في مشروعات إنتاجية، وللهجرة من الريف إلى المدينة، وغير ذلك من أسباب البطالة التي سبق توضيحها، ويرتبط الفقر بالبطالة ارتباط المسبب بالسبب، وتزيد البطالة بين خريجي الجامعات حيث تبين احد الدراسات أن ثلثي خريجي الجامعات اليمنية خلال الفترة 1994- 1998 م لم يتمكنوا من الالتحاق بأي عمل، وأن هذه النسبة سوف تزيد إلى الضعف بحلول 2005. [7]

وما لم يحرز سوق العمل تقدما ملحوظا بين العرض والطلب نتيجة تنمية اقتصادية متكاملة عند مستوى لا يقل عن 7% سنوياً، فان الفقر سيزيد وسيعم شرائح هي اليوم خارج دائرة الفقر.

أما عن ابرز مؤشرات حالة الفقر في اليمن فنوجزها فيما يلي: -

1- تدهور مستوى معيشة المواطنين إجمالا في السنوات الأخيرة، وهو يدل على حالة الفقر، التي اعترفت بها الحكومة اليمنية في برنامجها العام في أكتوبر 1994م. حيث ذكرت أن من سمات الوضع الاقتصادي ((تراجع متوسط دخل الفرد وزيادة حده المعاناة المعيشية للمواطنين)). [8]

2- ضعف الاستثمار فقد ظل معدل الاستثمار متدنيا لعدم الاستقرار ألامني، ولان معظم الاستثمارات تتجه صوب قطاع الخدمات الذي يقوم على كثافة رأس المال لا على كثرة اليد العاملة.

3- ارتفاع نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد جاء في تقديرات البنك الدولي لعام 1996م والواردة ضمن تقرير التنمية البشرية لعام1997م، إن مجموع الدين الخارجي وصل إلى 6بليون دولار، ونسبة خدمة الديون تصل إلى5% في حين أن الناتج القومي الإجمالي لعام1994م لم يتجاوز (3.9بليون دولار).[9]

4- تزايد معدل التضخم، نتيجة إصدار أوراق نقدية لا يقابلها إنتاج، نتيجة البطالة والتضخم، يزيد الفقراء فقرا، لأنه يعيد توزيع الدخل لصالح أصحاب عوائد التملك من أصحاب رؤوس الأموال، ورجا ل الصناعة، والتجارة، ولغير صالح أصحاب الدخل المحدود من العمال والموظفين.

5- إن من شان الخصخصة – وهي بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص، إعادة توزيع الدخل لصالح طبقة الأغنياء على حساب الأجراء، بجانب تحديد بند الأجور في الموازنة العامة للدولة وهو ما يعنى نقص حصة الأجور وبالتالي يؤدي إلى البطالة التي تؤدي إلى مزيد من الفقر.

د – آثار البطالة في الجانب الاجتماعي والسياسي: –

تؤدي البطالة خاصة عند شباب الجامعات إلى تهديد امن المجتمع بالاعتداء على الأموال والممتلكات، كالسرقات التي أصبحت شائعة فلا يأمن المواطن على منزله من السرقة إذا لم يكن مقيما فيه كما أن سرقة السيارات أصبحت ظاهرة تتحدث عنها الصحف، حيث يتم تغير معالم السيارة أو بيعها كقطع غيار.

وهناك الاعتداء على الأنفس والأموال معا حيث انتشرت جريمة قطع الطرق (الحرابة)، كما ظهر نوع جديد من الجرائم التي تخل بالأمن وهي حبس المعتقلين من الأجانب كرهائن حتى تدفع الحكومة فدية لإطلاقهم، وهو ما يحدث مع كثير من السائحين الأجانب.

وهناك أضرار اجتماعية تنجم عن البطالة، نتيجة بطالة الخريجين، وبضغط الحاجة حيث يقومون بإعمال تهدد الأمن الاجتماعي حيث يحترفون ترويج المخدرات ونشر السموم في أوساط المجتمع. وتشير إحصاءات الجريمة التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء والتي رفعتها وزارة الداخلية عن أحداث 2002م وقد بلغ إجمالي الجرائم المسجلة (24866) منها– الجرائم الواقعة على الأشخاص (10872) وعلى الملكية الخاصة (7811) والجرائم المخلة بالأمن العام (2767) وجرائم الآداب العامة (2675).

كما أن بطالة الخريجين تجعلهم عرضة لاستغلال فراغهم، من قبل بعض الجماعات المتطرفة لتهديد امن المجتمع باسم الدين تارة، وتحت دعاوي محاربة الظلم وتحقيق العدل تارة أخرى.

الفصل الأول

سياسة علاج البطالة طبقا للنظام الاقتصادي الرأسمالي

تمهيد:

بداية نشير إلى اختيارنا المقارنة بين النظام الرأسمالي دون غيره من الأنظمة، وذلك لأنه النظام السائد حاليا على المستوى العالمي، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واعتناق معظم الدول الاشتراكية للنظام الرأسمالي، باعتباره البديل عن النظام الاشتراكي، وإن كان واقع الحال قد أوقع تلك المجتمعات في خطر كبير، نتيجة انتشار الفقر والبطالة وانتشار الفساد الذي لم يعرفوه خلال فترة النظام الاشتراكي، وهم بذلك يكون لسان حالهم:(كالمستجير من الرمضاء بالنار) وهناك اعتبار أخر لاختيارنا النظام الرأسمالي لأنه يطبق حاليا في اليمن عن طريق سياسة الإصلاح الاقتصادي التي يدعوا إليها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. ومن جهة أخرى فان الأنظمة الاقتصادية تقوم على قيم المجتمع من حيث نظرته إلى عدالة توزيع الثروة ومحاربة الاحتكار، وتقديم الصالح العام عن الخاص، وهو ما يتميز به النظام الاقتصادي الإسلامي عن النظام الرأسمالي الذي يرتكز على:

* الحرية المطلقة في الاستثمار والإنتاج، بحيث يكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق أكبر ربح لرجل الأعمال بغض النظر عن جدوى السلعة والخدمة المنتجة للمجتمع. فعلى سبيل المثال: لو كانت دراسة الجدوى بين إنشاء مصنع لمواد البناء (البلوك مثلا) وإنشاء

(كازينو للقمار)، فلو أسفرت نتيجة الدراسة إن إنشاء مصنع مواد البناء يحقق ربحا بنسبة 10% وإنشاء الكازينو يحقق ربحا بنسبة 20% فان رجل الأعمال الرأسمالي سيختار استثمار المال في إنشاء الكازينو، لأنه يحقق له اكبر ربح، بغض النظر عن فائدته للمجتمع، وعلى العكس فان رجل الأعمال طبقا للنظام الإسلامي سيختار إنشاء مصنع مواد البناء، لان إنشاء كازينو القمار محرم شرعا. لان عائده يضر بمصلحة المجتمع ولو كان الربح منه اقل من الكازينو لان الإسلام يقدم المصلحة العامة على الخاصة.

تعدد المدارس الرأسمالية لمعالجة مشكلة البطالة:

نظرا لان مشكلة البطالة تعتبر من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وهي تمثل احد التحديات الأساسية لهذا

النظام لذلك فقد تعددت المدارس الاقتصادية الرأسمالية وتعددت رؤيتها لحل هذه المشكلة المستعصية والوقت لا يتسع لسرد مختلف وجهات نظر هذه المدارس جميعها ولكننا نختار منها مدرستين لاختلاف وجهة نظر كل منها في الحل.

المبحث الأول:

1- المدرسة النقدية (Monetarism):

و هي تنتمي إلى المدرسة التقليدية الجديدة (New classic) وتعرف هذه المدرسة بالمدرسة النقدية، أو مدرسة شيكاغو نسبة إلى الأساتذة الذين حملوا لواء هذه النظرية ويتزعم هذه المدرسة (ميلتون فريد مان). وتعطي هذه المدرسة النقود أهمية للدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي، وفي نظرها انه يمكن تفسير ما يحدث في الاقتصاد من تقلبات في مستويات الدخل والناتج والتوظيف صعودا أو هبوطا، كل ذلك من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات. وتحتل هذه المدرسة أهميتها من تبني حكومات أقوى الدول الرأسمالية الصناعية لأفكارها فضلا عن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يتبنيان بشكل عام أفكارها وسياساتها.

وقد ارجع فريد مان مختلف المشاكل الاقتصادية من الكساد والتضخم والبطالة إلى عوامل نقدية.

وحيث يهمنا هنا سياسة هذه المدرسة في حل مشكلة البطالة فنوضح بإيجاز خطة الحل عندهم لهذه المشكلة كما يلي:

يعتقد أنصار هذه المدرسة أن النظام الرأسمالي بطبيعته مستقر في الأساس وانه لا يتعرض بالضرورة للتضخم، والبطالة، والركود، إلا من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظف، وأن انحرافها عن اتجاهها العام إنما يرتبط بمعدلات التغير في عرض النقود.

فان الزيادة في عرض النقود، تؤدى إلى الزيادة في الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، أي زيادة الطلب الكلي فتقل البطالة تبعا لذلك. أما إذا حدث انكماش نقدي متعمد من جانب السلطة النقدية (البنك المركزي) فان انخفاض عرض النقود يؤدي إلى الانخفاض في الطلب الكلي وهذا يسبب ارتفاع نسبة البطالة لانكماش مستوى الأعمال بسبب الانكماش النقدي.

وخلاصة رأيهم أن الحل الأمثل لمشكلة البطالة هو عدم تصدي الحكومات أصلا لهذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق، لذلك فإنهم يفسرون البطالة السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية بأنها بطالة اختيارية.

ذلك أن العمال يتعطلون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة وعليه لا توجد بطالة إجبارية عليهم.

و يلخص هذه النظرة الاقتصادية ل.يجر L. Yeager الذي ينتمي إلى المدرسة النقدية حيث يقول: " إن المظاهر السلبية التي تعتري النظام الرأسمالي مثل التضخم، والركود، والبطالة، وعجز ميزان المدفوعات، لا تعتبر سمات رئيسية في النظام الرأسمالي، لأنها في الحقيقة تنتج عن السياسات النقدية الخاطئة التي تطبقها الدول.[10]

المبحث الثاني:

2- المدرسة الكينزية Keynesian school:

وهي المدرسة التي تنتسب إلى جون ماينرد كينز john M. Keynes صاحب الكتاب الشهير "النظرية العامة في التوظف وسعر الفائدة والنقود " واحدث بهذا الكتاب ما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد السياسي، وقد وصف كثير من الاقتصاديين النظرية العامة لكينز بأنها نظرية لعلاج الكساد والبطالة، حيث كانت القضية الرئيسية التي بحثها كينز، هي كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة وضمان تحقيق التوظف الكامل Effective Demand وقد خرج كينز بنظريته هذه على أراء المدرسة التقليدية الجديدة التي سبق الإشارة إليها، والتي تنكر حدوث البطالة على نطاق واسع، وتفترض أن تحقيق التوظف الكامل هو الوضع الطبيعي والمألوف للنظام الرأسمالي وترجع دوافع كينز في نظريته نحو البطالة إلى الكساد الكبير الذي حدث عام 1929م. حيث وصل عدد البنوك التي أفلست 2294 بنكا عام 1931م. وحدث هبوط كبير في حجم الطلب والأسعار والناتج المحلي، حيث انخفض معدل الاستثمار، مما أدى إلى

مزيد الهبوط في الدخل القومي، هذا في الوقت الذي تراكمت فيه السلع في المحا ل والمخازن العامة ولم تجد تصريفا.
وكان من الطبيعي لهذه الحالة أن تتفاقم مشكلة البطالة فقد بلغ عدد العاطلين في الولايات المتحدة اثنا عشر مليونا عام 1931م وانخفض حجم الأجور المدفوعة خلال سنة 1929م بنسبة 60%، واكتظت المدن بالعمال العاطلين والجياع والمفلسين الذين راحوا يبحثون عن الخبز بأي وسيلة. وحدث تكالب شديد على أي فرصة للعمل واعتقد الكثيرون أن الثورة الاجتماعية قادمة لامحالة.[11] هذا وقد انعكست هذه الأزمة على دول أوروبا والبلاد النامية على حد سواء. وعن آثار أزمة الكساد هذه نتج عنها بطالة على نطاق واسع قدرت بحوالي 100 مليون عاطل في مختلف بلاد العالم وذلك نتيجة انخفاض حجم الإنتاج القومي في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح بين 45% و60% وإفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية.

علاج البطالة لدى أنصار المدرسة الكينزية:

في ضل الأوضاع الاقتصادية الكئيبة من الكساد والبطالة بحث كينز عن علاج لهذه المشكلة العالمية الرهيبة ويهمنا هنا أبراز العلاج الذي تضمنته نظرية كينز فيما يتعلق بالبطالة.
فبداية وجه كينز انتقادا كبيرا للنظرية الكلاسيكية في النظام الرأسمالي التي تقول أن العرض يخلق الطلب المساوي له دائما ومن ثم ليس هناك مجال في النظام الرأسمالي لظهور أزمات إفراط الإنتاج أو حدوث بطالة على نطاق واسع.
لقد توصل كينز, إلى أن حل معضلة البطالة يكمن فيما أطلق عليه الطلب الكلي الفعال –(Effective Demand) أي أن زيادة تشغيل العمال– وبالتالي القضاء على البطالة–تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من شقين:
احدهما طلب على سلع الاستهلاك وثانيهما طلب على سلع الاستثمار.
هذا وان كان كينز يرى أن توازن الدخل القومي يتحقق حينما يتعادل الادخار مع الاستثمار إلا أن كينز فرق في نظريته بين الميل للادخار(ومن ثم الميل للاستهلاك) وبين الميل للاستثمار فكلا الميلين عنده يخضعان لعوامل مختلفة.
(وذلك على عكس النظرية التقليدية الحديثة التي ترى أنهما وجهان لعملة واحدة حيث يرون أن كل ادخار هو بمنزلة عرض وان كان هناك دائما طلبا عليه (استثمار) بمعنى أن كل الادخار يعرض بالسوق النقدي والمالي، يتحول مباشرة إلى استثمار. وأن التوازن بين الادخار والاستثمار، أمر حتمي ويتحقق من خلال حركات سعر الفائدة. ويصلون من ذلك إلى أن وضع التوظف الكامل للعمال هو أمر مفروغ منه باستثناء حالة البطالة الاختيارية الناجمة عن رفض بعض فئات العمال أن تقبل الأجر العادي في السوق. فجات نظرية كينز ترفض مقولات الاقتصاديين التقليدين والقدامى والمحدثين (New classic) ولذلك قال أن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلى الفعال. (aggregate effective demand) وعليه فان زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال.
والنتيجة المهمة التي توصل إليها كينز من بحثه عن مشكلة الكساد والبطالة هي أن الاقتصاد الرأسمالي وهو في حالة الكساد والبطالة، يعجز عن أن يولد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه أو القضاء على البطالة. وللخروج من هذه المشكلة اقترح كينز: ضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال، حتى يتسنى رفعه إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظف الكامل. ويرى أن الحكومة هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير. ولزيادة حجم الطلب الكلي الفعال اقترح عدة سياسات أبرزها:
تخفيض سعر الفائدة، حتى تنخفض تكاليف الإنتاج، وحتى يتوجه الاستثمار من نظام الفائدة إلى نظام المشاركة في مشاريع إنتاجية، كما نادى بتخفيض الضرائب، وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات، والأشغال العامة، حتى لو تطلب الأمر مجرد توظيف عمال يقومون بحفر الخنادق في الشوارع وإعادة ردمها من جديد.[12]
وهكذا فان كينز يرى انه إذا لم تتحول المدخرات المتزايدة إلى استثمار فان الطلب الكلي سوف ينقص ومن ثم ينخفض

حجم الدخل والتوظف وتظهر البطالة، وانه لن يمكن علاج البطالة إلا بزيادة نسبة الاستثمار. وهو نفس ما يستهدفه النظام الاقتصادي الإسلامي بتحريم نظام الفائدة ألربوي الذي يرتكز على عمليات إقراض الأموال بالفائدة، بغض النظر عن ربح المقترضين أو خسارتهم، وإغلاق مشاريعهم، ونشر البطالة بين العمال كنتيجة حتمية لنظام الإقراض ألربوي.

تقييم علاج البطالة في النظام الاقتصادي الرأسمالي:

من استعراضنا السابق، وجدنا أن هناك نظريتين:

1- النظرية النقدية: وهي تمثل النظرية التقليدية الجديدة، والتي يتلخص وجهة نظرها لعلاج البطالة في أن التوازن الاقتصادي العام هو توازن التوظف الكامل، فهو الوضع العادي والطبيعي. ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار، واستحالة حدوث بطالة على نطاق واسع. لكن الواقع يجري على عكس مقولة هذه النظرية التي تنكر حدوث البطالة، وهو واقع مشاهد في جميع أنحاء العالم، وقد سبق الإشارة إلى الكساد والبطالة التي اجتاحت العالم خلال الفترة (1929- 1933) والتي دفعت بالاقتصادي الشهير كينز للبحث عن العلاج لهذه الأزمة الخطيرة.

2- النظرية الكينزية: وهي ترى أن العلاج للبطالة يقوم على خلق الطلب الكلي الفعال للسلع، وان هذا النوع من الطلب يتحقق عن طريق: تخفيض سعر الفائدة إلى أقصى حد ممكن بحيث يؤدي إلى استبدال نظام الاستثمار عن طريق الفائدة إلى الاستثمار في إنتاج السلع لسد الحاجات الأساسية للمجتمع ولتشغيل الأيدي العاملة بحيث يقضي على البطالة أو يخفض من نسبتها العالية على الأقل. وذلك لان نظام الفائدة يعيق الإنتاج لسهولة حصول دخل لأصحاب رؤوس الأموال دون مجهود، فضلا عن أن رفع نسبة الفائدة يزيد من تكلفة الإنتاج، فيؤدي إلى رفع الأسعار. ومن جهة أخرى فان النظرية الكينزية ترى تخفيض الضرائب، وتدخل الحكومة في المجال الاقتصادي، وزيادة إنفاقها للمشروعات الإنتاجية والخدمية التي تسد حاجات المجتمع.

ونرى في النهاية إن نظرية كنز تقترب من سياسة النظام الاقتصادي الإسلامي لحل مشكلة البطالة، والذي يدعو إلى استثمار الأموال في مشاريع إنتاجية زراعية وصناعية

وهو ما نستعرضه تفصيلا في الفصل التالي.

الفصل الثاني

سياسات علاج البطالة في النظام الاقتصادي الإسلامي

تمهيد:

قد يكون من الأهمية بداية التمييز بين النظام الاقتصادي، والنظرية الاقتصادية. فالنظرية الاقتصادية (economical theory) نظرية موضوعية محايدة، بمعنى أنها لا تتغير حسب النظام الاقتصادي الذي تنتمي إليه، مثل: (قانون العرض والطلب) فهذا القانون يسري في جميع الأنظمة الاقتصادية دون تغيير أو تأثر بنوع النظام الاقتصادي السائد في المجتمع، حيث يرتبط فيه عرض السلعة بالطلب عليها، فيزيد عرض السلع (إنتاجها) بحسب الطلب عليها. أما النظام الاقتصادي (economical system) فانه يتعلق بنظرة المجتمع من حيث تحقيق عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، فضلا عن اعتناقه لقيم المصلحة العامة في نوع المنتجات.

فالنظام الإسلامي مثلا: لا يجيز إنتاج سلع تضر بصحة الفرد أو المجتمع مهما حققت من أرباح لمنتجيها، وهذا على خلاف النظام الرأسمالي الذي يرتكز على الحرية المطلقة لرجال الأعمال في إنتاج ما يرونه محققا لمصالحهم الفردية ولو تعارضت مع المصلحة العامة باعتبار أن هذا النظام نظام نفعي، يرتكز على مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) فالمهم هو جني مزيد من الأرباح بغض النظر عن الوسيلة لكسبه من حلال أو حرام. ونورد فيما يلي سياسات علاج البطالة في النظام الاقتصادي الإسلامي وهي تطبق على البطالة بمختلف أنواعها، أي البطالة العامة أو بطالة الخريجين الجامعين محل بحثنا بصفة خاصة. ولكي يكون العلاج حاسما فلا بد من تشخيص مشكلات البطالة حتى يتناسب

الدواء مع الداء كما يقا ل ونقسم هذا الموضوع إلى مبحثين:

- الأول: أسباب مشكلة البطالة.
- الثاني: علاج البطالة من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي.

المبحث الأول – أسباب البطالة:

هناك عدة أسباب سبق الإشارة إليها ولكننا هنا سنركز على أهم هذه الأسباب وهي كما يلي:

1- محدودية التنمية الاقتصادية:

مفهوم التنمية يرتكز على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، على أن للتنمية فلسفتها المختلفة من مجتمع لأخر، فمن أهداف التنمية زيادة الدخل القومي وهذا هدف تشترط فيه كافة الدول بمختلف أنظمتها الاقتصادية، كما أن من أهداف التنمية رفع مستوى المعيشة خاصة في الدول النامية المتخلفة اقتصاديا، وهدف أخر يتميز به النظام الإسلامي هو "تقليل الفوارق والتباين في توزيع الثروة " ففي النظام الرأسمالي لا يعير هذا الهدف أهمية حيث نجد هناك غني مفرطا بجانب فقر مدقع. لان هذا النظام بمبادئه النفعية المادية يقوم على احتكار طبقة من رجال الأعمال على معظم الثروات فيما يعرف بالشركات عابرة القارات، والتي يطلق عليها (نظام العولمة).

والتنمية الاقتصادية في اليمن متخلفة نتيجة انخفاض معدلات الاستثمار في مشاريع إنتاجية زراعية وصناعية.

2- و من أسباب البطالة أسلوب الاستثمار، حيث يقوم على أساس الفائدة في معظم معاملات البنوك، أما البنوك الإسلامية فأثرها ما زال محدودا نظرا لقلة عددها وحداثة نشأتها ونشاطها في مشروعات صغيرة.

3- سياسة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تمارسه الحكومة اليمنية بناء على توجيهات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فان هذا البرنامج قد فشل في تحقيق الأهداف التي حددها سواء بالنسبة للقضاء على البطالة أو على التضخم المرافق له، ونوجز نتائج هذه السياسة فيما يلي:

- بالنسبة للقضاء على التضخم –فقد جاءت النتائج عكسية لان رفع الأسعار للمواد الأساسية سواء الغذائية ا والخدمية كالماء والكهرباء فقد زاد من معاناة الفقراء نتيجة وضعهم الاقتصادي لان غالبيتهم تعيش تحت خط الفقر.
- بالنسبة لدعم الفقراء نتيجة شبكة الأمان الاجتماعي فهي قاصرة على فقراء الحضر وتجاهلت غالبية الفقراء وهم يقطنون في الأرياف.
- بالنسبة للقضاء على البطالة، محل دراستنا فقد زادت نتيجة سياسة تجميد التوظيف في القطاع العام وتسريح العمالة الزائدة، وهذا الإجراء اضر بالفقراء بطريق غير مباشر من خلال خفض حصة الأجور في الدخل المحلى مقابل حصة عوائد رجال المال والأعمال نتيجة الخصخصة وتقليص دور القطاع العام. كما أن اقتراح برنامج أشغال مدنية باجر منخفض ينفذه القطاع الخاص فهذا سيكون غالبا في المناطق الحضرية، كما أن شبكة الأمان الاجتماعي لم تتضمن إعانات بطالة.
- إن المعونة التي تقدم للفقراء نتيجة رفع أسعار القمح والحبوب فهي رغم محدودية أثرها (2500) ريال للأسرة الواحدة فهي قاصرة على فقراء الحضر دون فقراء الريف، وهم غالبية المجتمع اليمني حوالي 80%.
- إن أذون الخزانة – كسياسة مالية– قد ساهمت بدورها في الكساد حيث انه لم ترفد الموازنة بموارد جديدة، ذلك أنها أدت لتوظيف السيولة المحلية – التي كانت مخصصة للاستثمار في بعض القطاعات كالإنشاءات لاستثمارها في أذون الخزانة مما سبب البطالة في قطاع البناء والتشييد علاوة على محدودية استثمار الجمهور فيها لاعتقاد غالبية الناس أنها محرمة شرعا حيث لا فرق بين الفائدة في البنوك التجارية والعائد الذي يناله مشتري أذون الخزانة. ونتيجة ذلك زيادة البطالة.

وهكذا نجد في النهاية أن الإجراءات التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي سواء في الجانب الاقتصادي

والاجتماعي أو في الجانب المالي قد فشلت في دعم الاقتصاد بصفة عامة وحماية الفقراء بصفة خاصة حيث زادت من نسبة الفقر والبطالة والتضخم وهذا ما يستدعي البحث عن حل أخر لمشكلة البطالة وما يتبعها من التضخم وعجز الموازنة وهو ما نرى انه يكمن في سياسة تنبثق من مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي الذي نعرضه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

4- الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة تركز المشروعات الصناعية والتجارية في المدن مما أدى إلى اثرين سلبيين معا أولهما: زيادة عرض العمل في المدن، وثانيهما فقدان اليد العاملة للزراعة خاصة وهي تستوعب حوالي ثلثي قوة العمل، مما أدى في النهاية إلى زيادة البطالة والتضخم معا نتيجة نقص الغذاء والاستيراد من الخارج لتغطية النقص في الحبوب.

5- مشكلة القات – وهي إحدى المشاكل المتعددة الجوانب فهي مشكلة اقتصادية واجتماعية وصحية لأثارها الضارة التي أثبتتها البحوث العلمية.

ففي الجانب الاقتصادي: نجد أن القات يستنزف جزء كبير من المياه فصلا عن زراعته في أخصب الأراضي، وهو من العوامل التي تؤثر على الادخار المحلى حيث يستنزف كثيرا من دخول الموظفين. فضلا عن إهدار الوقت وكل هذه العوامل تسهم في زيادة البطالة.

6- كما إن من أسباب زيادة البطالة نسبة الزيادة السكانية حيث تصل إلى 3.5% وتعتبر من أعلى المعدلات في العالم، هذا فضلا عن عودة أعداد كبيرة من اليمنيين العاملين في دول الخليج نتيجة أزمة الخليج، مما فاقم من أزمة البطالة وكذلك حرب الوحدة عام 1994م والتي استنزفت موارد كبيرة كان يمكن تخصيصها لإقامة مشاريع إنتاجية تساهم في التخفيف من حدة البطالة.

ويضاف إلى ما سبق سببان يتعلقان خاصة ببطالة خريجي الجامعات وهما:

أولا: سوء التخطيط التعليمي: حيث نجد سياسة التعليم تتجه نحو التعليم الأكاديمي وفي المجال النظري والابتعاد عن التعليم المهني، مما يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل في كثير من المجالات، والافتقار إلى عمالة من ذوي التخصصات المهنية مما يضطر الحكومة لاستيراد هذه العمالة بالعملة الصعبة التي هي في أمس الحاجة لها.

ثانيهما: سوء تخطيط البحث العلمي: حيث تعددت أجهزة البحث دون تنسيق فيما بين الجامعات والمعاهد البحثية مما ينتج عنه تكرار الأبحاث ويعتبر في النهاية إهدار لطاقات المجتمع، هذا فضلا عن عدم ارتباط الأبحاث العلمية بحاجة المجتمع، وكذلك عدم التنسيق والتواصل بين الجامعات والمؤسسات الصناعية لمعرفة متطلبات سوق العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة بين خريجي الجامعات.

المبحث الثاني – سياسة علاج البطالة من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي:

بعد استعراضنا أسباب البطالة وأثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد استعراضنا لسياسة علاج البطالة في النظام الاقتصادي الرأسمالي وإخفاقه في التوصل لسياسة تعالج البطالة، كما أوضحنا أخيرا إخفاق سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تتبعها الحكومة اليمنية بناء على توجيهات خبراء صندوق النقد الدولي في علاج هذه الأزمة. ونعرض هنا سياسة علاج البطالة بصفة عامة وبطالة خريجي الجامعات بصفة خاصة وذلك من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي.

وبداية نشير إلى أن أسباب البطالة وإن تعددت فان علاجها يتركز بصفة أساسية على زيادة الإنتاج الذي يتطلب استثمار رأس المال في مشاريع إنتاجية تتطلب أيدي عاملة فتقضي على البطالة.

ونقدم ما نراه علاجا للبطالة من المنظور الإسلامي. وبحسب الأولوية والأهمية وذلك فيما يلي:

أولا: انتهاج سياسة اقتصادية تقوم على إنتاج السلع الأساسية:

من الأهمية انتهاج سياسة اقتصادية تقوم على زيادة الإنتاج بتوفير السلع الأساسية لإشباع حاجة المواطنين. . إذ

بالرجوع إلى المقاصد العامة للشريعة الإسلامية نجد أنها تحث على العمل والإنتاج، حيث يرتفع العمل إلى درجة العبادة. يقول تعالى: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله). [13]

ومن جهة ثانية نجد أن الإسلام ينهى عن اكتناز المال وحبسه عن المساهمة في الإنتاج، ونفصل الأمر فيما يتعلق بالإنتاج واستثمار رأس المال فيما يلي:

أهمية التركيز على إنتاج السلع الأساسية لإشباع حاجات المواطنين، حيث نجد أن الشريعة الإسلامية تسعى لتوفير الحاجات الأساسية سواء منها ما يتعلق بالفرد أو المجتمع. وقد أطلق عليها الإمام ألشاطبي (الضروريات) وتعني عنده الحاجات التي لابد منها لقيام مصالح الدين والدنيا، وقد أجمل هذه الضروريات بخمس هي:

(حفظ الدين والنفس –الجسم – والنسل والمال والعقل).[14]

ولا شك أن الغذاء والكساء والسكن يحتل المرتبة الأولى التي يوجه استثمار الأموال لإنتاجها، وتعتبر من الحاجات الأساسية التي لا غنى للفرد عنها. وتوضح الإحصاءات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء أن المساحة الصالحة للزراعة تبلغ (1668858) هكتار، في حين أن المستغل منها هو (1133480) هكتار.

و في حين لم يزد إنتاج الحبوب عن (620.301) طن عام 2002م، فقد وصل إنتاج القات (103.942) طن في نفس العام وهو مادة ضارة بالاقتصاد وصحة المواطنين، أما قطاع الصناعة فلم يتجاوز عدد العاملين فيه عن (62.293) عامل وهو عدد ضئيل بالنسبة لعدد العاطلين عن العمل والذي بلغ عددهم (496.001) عام 2002م.

أما بالنسبة لأنواع المنتجات الصناعية فان معظمها صناعات بسيطة مثل: البسكويت والمياه الغازية والحلويات فضلا عن السجائر التي تهدد صحة المواطنين.

وهذه الإحصاءات مؤشرات تدل على ضعف الزراعة والصناعة وإن البطالة ستزداد ما لم يتم إنشاء مشروعات إنتاجية تغطي الاحتياجات الأساسية كالغذاء والكساء والمسكن. وقد الحق بعض الفقهاء بهذه الحاجات، ما يشبهها من الحاجات: كالعلاج والنقل، ويتم بإقامة مصانع الأدوية، وصناعة النقل المختلفة. هذا يعني عدم استثمار الأموال لإنتاج سلع كمالية كالدخان مثلا، أو القات أو غيره من السلع التي لا تجيز الشريعة الإسلامية إنتاجها لأنها تضر بالاقتصاد القومي، أو بالصحة العامة. والخلاصة أن رؤوس الأموال يجب أن تستثمر في إنتاج سلع أساسية حتى توفر الرخاء وتحد من البطالة، إذ أن استثمار رؤوس الأموال كما تقم به البنوك التجارية وكذلك البنك المركزي على أساس (الفائدة) فان هذا يعتبر ربا محرم شرعا، وتوعد الله سبحانه بأشد العقوبات لنظام الربا بقوله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ). [15]

إن حكمة الإسلام في التشديد على النظام ألربوي قد أكد ضرره على التنمية والإنتاج علماء الاقتصاد الغربيون أنفسهم فعلى سبيل المثال نجد أن (جون كينز) وهو من أشهر رجال الاقتصاد وصاحب النظرية الكينزية يقول: إن ارتفاع سعر الفائدة يقلل من حجم الاستثمار مما يضر بالصناعة والتجارة. ورد على الفريد مار شال الذي ادعى أن الفائدة هي الوسيلة المثلى لتعبئة المدخرات اللازمة لتكوين رأس المال فقدر كينز: إن الادخار والاستثمار متعادلان دائما أي أن حجم المدخرات يتوقف على حجم الاستثمار الإنتاجي وقد رأى أن علاج الكساد الكبير الذي صاحب بريطانيا والعالم في عام 1939م يكمن في استبدال نظام الفائدة بالإنتاج لتوفير السلع والذي أطلق عليه سياسة الطلب الفعال (Effective Demand). وفي نفس الاتجاه يؤكد (جوهن فيليب) مدير البنك الألماني في فرانكفورت في كتابة (كارثة الفائدة) فيقول: كلما ارتفعت الفائدة كلما تدهور النقد ويشبه ذلك بمثال يقول: " فكلما يؤدي زيادة الماء إلى ضعف عصير البرتقال أو اللبن الحليب فكذلك يؤدي ارتفاع الفائدة إلى تقليل قيمة العملة. " ويفصل القول حول خطورة أضرار الفائدة تفصيلا علميا من واقع خبرته العملية كمدير لبنك تجاري فيقول ما هو المقياس لمقدار الفائدة المناسب؟ ويرد على ذلك قائلا " المقياس هو إنتاجية الاقتصاد القومي أي هو القيمة المضافة (Surplus value) أو الزيادة في

الإنتاج والناشئة عن تشغيل رأس المال النقدي أي الربح الناشئ عن استخدام النقود في العملية الإنتاجية فكل الفوائد تعتبر عالية إذا زادت عن معدل الإنتاجية أو عما أضافه استثمار النقود من زيادة حقيقية في الإنتاج وعن مساهمة الفائدة في التضخم بمزيد من الجرعات المنشطة للتضخم ويضرب مثلا واقعيا فيقول: إن معدل الإنتاجية لا يصل اليوم في الدول الصناعية إلى أكثر من 4% في السنة إن لم يكن اقل من هذا المعدل في حين يفوق مستوى الفائدة هذا المعدل بزيادة قدرها أكثر من 10% وقد ثبت أن (300) مليون دولار تدفع في أمريكا يوميا لفوائد زائدة عن القيمة المضافة وبديهي انه لا يمكن للمدينين أن يحققوا عائدا يمكنهم من سداد هذا المبلغ وهذا التضخم الحقيقي بعينه.

وأخيرا يتساءل: هل تجدي سياسة تقليص حجم النقود للمحافظة على قيمة العملة؟ ويرد على ذلك بالسلب ويعلل ذلك بإهمال هذه السياسات عامل الفائدة ودورها في نشؤ ظاهرة التضخم. إذ أن في استمرار سياسة استقرار النقود سوف تستمر الزيادة في أسعار الفائدة المرتفعة. ومقتضى ذلك ارتفاع مبالغ فيه للأسعار دون أن يقابل هذا زيادة مماثلة في الإنتاج. ويصل الوضع في النهاية إلى الانكماش (Staglation) وهي الحالة التي تعيشها اليوم كثير من الدول تنخفض الفائدة ببط بسبب الركود ويصحب ذلك المزيد من حالات الإفلاس وهو ما يمثل الكارثة الاقتصادية بسبب الفائدة.[16]

ثانيا: صيغ المشاركة الإسلامية في الاستثمار بديلا عن نظام الفائدة:

يضع النظام الاقتصادي الإسلامي لاستثمار رأس المال بدائل متعددة تغني عن نظام الفائدة التي ثبت ضرره على التنمية بصفة عامة وعلى اتساع نطاق البطالة بصورة خاصة ومن هذه الصيغ ما يلي:

1- إنشاء شركات مساهمة لمشروعات القطاع العام الذي يراد التنازل عنه للقطاع الخاص. وفي هذا حل يحقق مصلحة الحكومة بالتخلص من الإدارات الفاشلة للمشروعات العامة من جهة ومن جهة ثانية يعم عائد الإنتاج لجمهور المجتمع بدلا عن احتكار الفوائد لفئة محدودة في المجتمع مما يزيد من الفقر نتيجة الاحتكار. وشركات المساهمة يقرها الشرع الإسلامي لأنها شبيهة لشركات المضاربة التي تقوم على اقتسام الربح الفعلي بين صاحب رأس المال (وهم المساهمون) والمضارب (وهم مجلس إدارة الشركة) والربح أو الخسارة يتحملها المساهمون. وهذا الأسلوب يتميز عن نظام القرض الإنتاجي ألربوي الذي يحدد له فائدة محددة مسبقا يجب دفعها مع أصل المبلغ ولو لم يحقق المشروع كسبا وحتى لو خسر رأس المال.

هذا وإن نظام الخصخصة الذي يدعمه البنك الدولي ويستمد من النظام الرأسمالي له أثار ضارة على المجتمع لأنه يراعي المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة بجانب أهدافه السياسية بهيمنة الشركات المتعددة الجنسية على الاقتصاد الوطني عن طريق مشاركتها مع القطاع الخاص ويؤكد هذا التركيز على إلغاء دور الدولة في الجانب الاقتصادي. [17]

وفي هذا الإطار نرى تحويل البنوك المتخصصة كبنك التسليف الزراعي أو البنك الصناعي إلى شركات مساهمة للاستفادة بخبرتها في مجال التمويل على أن تتجنب صيغ الإقراض بالفائدة كما هي عليه حاليا وتستبدل بعملها أسلوبا يتفق مع الصيغ الإسلامية للاستثمار كما تقوم عليه البنوك الإسلامية حاليا ومن ذلك:

1- تمويل الصناعات الصغيرة والتي تحتل جزاء كبيرا من النشاط الاقتصادي. حيث أنها تضم مهن مختلفة منتشرة في مختلف محافظات الجمهورية وتبلغ وفق احد المسوحات الحديثة نحو 300 ألف منشاة تمثل المنشات الأصغر حوالي 75% وقطاع الصناعات الصغيرة الحرفية يساهم في تخفيف حدة البطالة والفقر لاعتماده في نشاطه على الات ومعدات خفيفة ومهارات يدوية. لذلك فهو يعتمد على عمالة أكثر ورأس مال اقل على عكس الصناعات الثقيلة هذا فضلا عما يمتاز به قطاع الصناعات الصغيرة في قيامه على مستلزمات الإنتاج المحلية مما يحد من الاستيراد ويؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات. [18] لهذا فقد نجحت تجربة بنك فيصل الإسلامي في تمويل الصناعات الصغيرة في مصر التي يعمل بها 469 ألف عامل، ويمثل إنتاجها 28% من إجمالي إنتاج قطاع الصناعة وحققت في أربع مدن

فقط هي القاهرة، والإسكندرية، ودمياط، وأسيوط، ما قيمته 1320 مليون جنيه عام 1983م. [19]
ومما يجدر ذكره هنا، الإشارة إلى الأضرار الناجمة عن الفائدة في تمويل المنشئات الصغيرة والأقل ضعفا، فقد ذكر الدكتور احمد ألمعمري أثناء مناقشته تمويل هذه المنشئات في المؤتمر الأول (نحو إستراتيجية لتنموية المشروعات الصغيرة) ذكر أن الصندوق الاجتماعي للتنمية في منطقة حيس بمحافظة الحديدة، يقرض المحتاجين بنسبة فائدة قدرها 12% لمدة ستة أشهر، ونسبة 24% لمدة سنة. مما أدى بعض الناس أن يبيعوا منازلهم لسداد القرض. وفي نفس الوقت يمكن الإشادة بأسلوب برنامج تنمية المجتمعات المحلية في تمويل المشروعات الصغيرة الذي يتفق مع الأسلوب الإسلامي في التمويل، حيث يقوم على أساس تشكيل جمعيات مهنية، تختار مشاريعها بنفسها وحسب إمكانيتها، ويساعدها البرنامج في دراسة جدوى المشروع، ويعاد بعد ذلك المبلغ إلى صندوق الجمعية ليعاد استثماره من جديد في مشروعات أخرى، وإذا أوفت الجمعية بالتزاماتها تؤول إليها كل المبالغ المحققة من الأرباح أو يخصم البرنامج نسبة 1.5% وهي تمثل تكاليف الخدمات، وهذه تجربة نرى الاسترشاد بها في دعم المشروعات الصغيرة وقد حصلنا على هذه المعلومات من مدير عام البرنامج الأستاذ يوسف المحيأ أثناء عقد الندوة في مدينة تعز خلال عام 2002م.

2- نظام المشاركة: وفي هذا النظام تكون عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل والإدارة) كلها شركة بين اثنين أو أكثر وليس بالضرورة أن تكون المشاركة متساوية. فالمهم أن مجموع الشركاء يكملون بعضهم بعضا، بحيث تتكامل عناصر الإنتاج، ويتم تحديد نصيب كل من الشركاء بنسبة معينة، كان يكون نصيب الممول الربع أو السدس مما يتحقق من الربح والعائد يتغير بحسب سير العملية. وأسلوب التمويل بالمشاركة يفتح الباب للعمل أمام صغار الصناع والمزارعين وبذلك فانه يخلق قاعدة من المنتجين ويساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة والتضخم معا.

3- نظام الإيجار المنتهي بالتملك: وفي هذا الأسلوب يقوم البنك الإسلامي بتوفير سيارة أو بناء شقق سكنية حسب الطلب بعد اتفاقه مع العملاء على إجمالي الثمن ومبلغ القسط الشهري، مضافا إليه ربح البنك وعند انتهاء دفع الأقساط تنتقل ملكية السيارة أو الشقة إلى العميل.

4- نظام المزارعة: وفي هذا الأسلوب يقوم البنك الإسلامي بتمويل الإنتاج الزراعي عن طريق توفير مدخلاته، وتقديم الخدمات الآلية لإعداد الأرض، بجانب إمداد المزارع بالبذور والمخصبات الكيماوية ويسهم صغار الزراع بتقديم الأرض، (حيث يتم تقيمها قبل إتمام العقد وحسب سعرها السائد). كما يقدم المزارع العمالة وبعد الحصاد وعملية التسويق تخصم كل تكلفة العملية لتحديد الأرباح من العملية. وعادة يتم تجنيب ما بين 10-30% من الأرباح للمزارعين كعائد مقابل قيامهم بعملية الإدارة، والباقي يقسم بين البنك والمزارعين كل حسب إسهامه في التكلفة الحقيقية في عملية الإنتاج. [20]

ثالثا: وضع خطة لمشكلة القات:

يعتبر القات من أهم واخطر المشكلات التي تجابه تنمية المجتمع اليمني، وذلك لتعدد الأضرار الناجمة عن زراعة القات، فقد ثبت أضراره الاقتصادية والاجتماعية والصحية[21] والمجال لا يتسع للتفصيل ونكتفي هنا باقتراح العلاج لهذه المشكلة وهو المهم وذلك كما يلي:

1- قيام الإعلام بحملة توعية بأضرار القات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والدينية وأن تشارك في الحملة أجهزة الإعلام المختلفة والجامعات.

2- أن تدرس مادة القات ضمن مواد الدراسة في الابتدائي والثانوي يشرح فيها أضرار القات المختلفة لتفادي جيل الشباب على الأقل من آفات القات.

3- قيام الحكومة ممثلة بوزارة المالية، والزراعة، الصناعة، بتشجيع زراعة الحبوب والخضار والفاكهة، بإعفاء خمس سنوات من الضرائب على الإنتاج وكذلك من جمارك استيراد البذور والسماد مقابل رفع ضريبة القات، وتحديد فترة زمنية للتخلص من زراعته ولتكن فترة خمس سنوات.

4- منع زراعة القات في الأراضي الخصبة كوادي السحول في إب وكذلك منع البناء عليها وذلك لتوفير الأراضي الكافية لزراعة الحبوب والفاكهة والاستغناء عن استيرادها وتوفير الموارد لسد عجز ميزان المدفوعات.

5- إقامة الأندية الرياضية والثقافية، المكتبات العامة لقضاء أوقات الفراغ.

6-قيام وزارة الزراعة بمتابعة تنفيذ الإجراءات اللازمة على مستوى الجمهورية.

رابعا: كفالة الموسرين لأقاربهم العاجزين عن العمل:

يحارب الإسلام الفقر بالعمل والإنتاج إلى أن هناك بعض الفئات من الأقارب لا يستطيعون العمل منهم الأرامل الأتي مات عنهن أزواجهن ولا مال لهن وهناك الصبيان الصغار والشيوخ وهناك المرضى والمقعدون وهناك من أصابتهم الكوارث فأقعدتهم عن العمل. وقد عمل الإسلام على إنقاذهم من الفقر وأغناهم عن ذل السؤال وقد شرع لذلك تضامن أعضاء الأسرة الواحدة. فذوي القربى متضامنين متكافلين يحمل قويهم ضعفيهم ويكفل غنيهم فقيرهم وذلك لما بينهم من صلة الرحم والقرابة الجامعة يقول تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) [22] ويقول تعالى (فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ) [23] وقال عليه الصلاة والسلام (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه) [24] فهذه النصوص وغيرها كثير تدلنا على أن للقريب على قريبه حقا وأكثر من غيره ونقول (حقا) وليس مجرد عمل تطوعي من أعمال البر لان قوله تعالى (فَآتِ ذَا الْقُرْبَى)أمر ولأمر يقتضي الوجوب. وهذا الحق يتلخص بالنفقة على القريب المحتاج وإعالته.

وقد نص الفقهاء على أن النفقة تشمل:

1- الغذاء. 2- كسوة الشتاء والصيف بما يناسب كليهما. 3- المسكن وما يتعبه من أثاث وفرش. 4- الخادم لمن يعجز عن خدمة نفسه. 5- تزويج من يتوق إلى الزواج. 6- نفقة زوجته وعياله. [25]

إن تقرير الإسلام حق نفقة القريب الفقير على قريبه الغنى لهو أمر يميز الإسلام عن كافة الأنظمة الاقتصادية المعاصرة التي تخلو من مثل هذه المبادئ الإنسانية العامة.

خامسا: الزكاة ودورها في حل مشكلة البطالة:

راعى الإسلام أن هناك فقراء ليس لهم أقارب أغنياء ينفقون عليهم فماذا يعمل المتحاجون مثل الصبي اليتيم والمرأة الأرملة والأم العجوز والشيخ الهرم وكذلك ماذا يصنع المريض والأعمى وذي العاهة؟ وحتى من كان خاليا من العاهات ولم يجد عملا نتيجة البطالة السائدة وأيضا من وجد عملا لكن دخله لا يقوم بكفايته وأسرته؟

أيترك كل هؤلاء للفقر القاهر والمجتمع ينظر إليهم وفيه الأغنياء الموسرون؟

لقد فرض الله سبحانه لمثل هؤلاء حقا معلوما في أموال الأغنياء لقوله تعالى: (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) وجعل ذلك فريضة ثابتة هي الزكاة وجعلها احد أركان الإسلام ليهتم المسلمون بأدائها وتوعد من قصر في أدائها بعقوبات دنيوية وأخروية ومن العقوبات الدنيوية قوله علية الصلاة والسلام: (ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين) أي بالمجاعة والقحط وفي حديث أخر: " ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا " والفقراء والمساكين هم أول من تصرف لهم الزكاة يقول تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ). [26]

وبداية أن كلمة الصدقة هنا تعني الزكاة فهما مترادفان لمعنى واحد يؤكد هذا قوله تعالى: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا). وقد عبر الماوردي عن ذلك بقوله: "الصدقة زكاة، والزكاة صدقة، يفترق الاسم ويتفق المعنى[27] والزكاة مورد كبير لعلاج الفقر لأنها تشمل جميع أنواع الحاصلات الزراعية ويقاس عليها العمارات والمصانع التي تدر دخلا منتظما وربع عشر النقود وكذلك الخمس في الثروة المعدنية.

ومن وفرتها يدلنا التاريخ أن احد ولاة اليمن في عهد عمر رضي الله عنه أرسل الزكاة إلى المدينة وعندما استفسر عمر

عن إنفاقها في اليمن أجاب الوالي انه لم يجد محتاجا لأخذها.

كيف نجعل الزكاة وسيلة للقضاء على البطالة والفقر معا؟

إن الأمر يقتضي إعادة النظر في أسلوب جمع الزكاة الحالي ذلك أنها تورد إلى المالية وتصرف ضمن النفقات التي تخصص حاليا جزء منها إلى المجالس المحلية وإيراداتها كما أفاد بعض المسئولين محدودة.

لذلك فان تفعيل دور الزكاة يقتضي تخصيص صندوق خاص وإدارة مستقلة لإنفاقها على الجهات التي وردت في الآية الكريمة فإذا تم ذلك فان كل من يلزمهم دفع الزكاة سيقدمونها لهذه الجهة طوعا لثقتهم أنها تصرف في مصارفها الشرعية حيث أن كثير من دافعي الزكاة يقومون حاليا بدفع زكاتهم لمن يعتقدون إنهم فقراء وقد يكون بعضهم يدعي الفقر لذلك يلزم قيام صندوق الزكاة بإجراء مسح لكافة الأسر الفقيرة في مختلف المحافظات في الريف والمدن حتى تذهب الزكاة لمستحقيها.

والزكاة لها دور ايجابي في التنمية بجانب دورها في عدالة التوزيع. ذلك انه إذ تم دفع الزكاة لمستحقيها وهم يمثلون شريحة كبيرة في المجتمع فإنهم سينفقون ما يحصلون عليه على سلع تشبع حاجتهم الأساسية كالغذاء والكساء والدواء إلى غير ذلك. مما يدفع رجال الأعمال لإقامة مشاريع إنتاجية لتلبي هذا الطلب الكبير فتدور عجلة الإنتاج فتساهم الزكاة بذلك بتخفيف حدة البطالة والتضخم.

كما يمكن أن يخصص جزء من موارد الزكاة لتوفير الآلات لأصحاب المهن المحتاجين ويعتبر ذلك سياسة اقتصادية سليمة تساهم في القضاء على البطالة المنتشرة ويمكن إنشاء صندوق لتمويل أصحاب الحرف المهنية الفقراء من حاصلات الزكاة على غرار بنك الفقراء في بنجلاديش الذي أسسه الدكتور محمد يونس وتقوم فكرة البنك على إقراض الفقراء الدين لا يملكون أي ضمانات والمهم أن يدخلوا دورة الإنتاج ما داموا قادرين على العمل وبالتالي ارتفاع قدرتهم الشرائية والاستهلاكية بما يحفظ قدرتهم الشرائية وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات من السلع والخدمات ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات تلبية لزيادة الطلب خاصة في ظل دخول فئات واسعة من المستهلكين.

وقد نجح هذا البنك بدليل انه أصبح يعمل في أكثر من 36 ألف قرية في بنجلاديش وعلى مدى أكثر من عشرين سنة ازدادت قوة البنك ليصل مجموع القروض إلى ما تزيد على مليار دولار.[28] ويتم تسديد هذه القروض بانتظام. إنها تجربة جديرة بان تقوم بها الحكومة تحت إشراف صندوق للزكاة وتتوحد معه مختلف الجهات التي تقوم حاليا بإقراض المشروعات الحرفية والمهنية ولكن بالفائدة مما كبل هذه المشروعات بسداد الفوائد والضمانات ولم تحقق الغاية التي أنشئت من اجلها.

إن توحيد مختلف الصناديق التي تقوم بدعم الفقراء بالتمويل بالفائدة – تحت إشراف صندوق الزكاة سيكون من شان ذلك تنسيق العمل وتوحيده وتقديم قروض ميسرة بعائد بسيط يغطي تكاليف خدمات القروض بما يزيد من فرص العمل ويساهم بالتالي في الحد من البطالة.

سادسا– عدالة توزيع الثروة القومية:

يقول ج. أ. شوم بيتر احد علماء الاقتصاد في كتابه المذهب الاقتصادي: إن مشكلة التوزيع تعتبر من أهم المشكلات في النظرية الاقتصادية الحديثة كما كان ذلك في النظرية القديمة.[29] كما اعتبر ريكاردو ومسالة التوزيع (إنها المشكلة الأساسية التي تكون دراستها موضوع علم الاقتصاد).[30] وتبرز أهمية هذه المشكلة لما ينجم عن سوء توزيع الثروة القومية من تفاوت واختلال بين مختلف فئات المجتمع. (بين العمال وأرباب العمال في المصانع وبين المزارعين وملاك الأراضي وبين صغار المواطنين وكبار المديرين في مختلف المؤسسات التجارية والإدارية). وما ينجم عن عدم عدالة التوزيع من مشاكل اقتصادية كالفقر والكساد والبطالة والتضخم المشاهد اليوم واقعا ملموسا على المستوى العالمي. والواقع أن الإسلام قد تضمنت أحكامه اهتماما بهذه المشكلة يقول الله تعالى: (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ).[31]

ويقول عليه الصلاة والسلام: <من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له>.[32]

فبجانب حق الزكاة من المال وهو توزيع إلزامي للثروة نجد هناك توزيعا إلزاميا أخر للثروة ومحددا كالميراث وزكاة الفطر وتطوعي كالوقف والوصية والآيات التي تدعو للإنفاق في أعمال الخير والبر كثيرة. وكلها تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة ومحاربة الاحتكار واستئثار الأقلية بالثروة على حساب أغلبية المواطنين كما هو في ظل النظام الرأسمالي– لقوله تعالى: (كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ).[33]

سابعا – التزام جانب القيم في الإنتاج والتوزيع:

يقوم الإسلام على عدة قيم أخلاقية وإنسانية في الجانب الاقتصادي على خلاف النظام الرأسمالي الذي يرى أن التعامل الاقتصادي تعامل مادي محض لا دخل لجانب القيم الأخلاقية والإنسانية فيه ولذلك يسود فيه نظام الاحتكار والاستغلال لثروات الشعوب فيما يعر ف بالاستعمار في حين أن الإسلام يقوم على:

1- تحريم إنتاج السلع التي تضر بمصلحة الفرد أو الجماعة كإنتاج المخدرات أو الخمور أو الدخان أو القات في اليمن.

2- يحارب الإسراف لأنه يبدد الثروات ويعتبر خطرا يهدد الاقتصاد القومي باستنزاف الأموال في استيراد مواد ترفيه أو إنتاج سلع كمالية يقول تعالى: (وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)[34] كما أن الإسراف يقضي على الادخار.

3- يحارب اكتناز المال لان الاكتناز يعتبر تعطيلا للاستثمار والإنتاج يقول تعالى: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) . [35]

4- الجودة والإتقان في العمل– دعا الإسلام إلى العمل لأنه أساس الإنتاج والرخاء وطالب أن يكون العمل متقنا يقول عليه الصلاة والسلام: <إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه>[36] وهذا يقتضي محاربة الغش يقول عليه السلام: <من غشنا فليس منا>[37] وبهذا يتميز النظام الإسلامي عن الرأسمالي الذي لا يعير القيم الأخلاقية ولا الإنسانية في المجال الاقتصادي أي اعتبار.

ثامنا – أهمية تحقيق التوازن بين الإنتاج والتوزيع للاستقرار الاقتصادي:

إن مما يرتبط بعدالة التوزيع ومحاربة البطالة هو تحقيق التوازن بين إنتاج الثروة وتوزيعها فعلى حين نجد النظام الرأسمالي يهتم بتنمية الإنتاج دون الاهتمام بكيفية توزيع العائد نجد الإسلام على عكس ذلك فانه يربط إنتاج الثروة وتنميتها بتوزيعها بما يحقق لأفراد المجتمع اليسر والرخاء لان تنمية الثروة يعتبر وسيلة لتحقيق الرخاء عن طريق حسن التوزيع. ونرى أن من سياسة حسن توزيع الثروة الاهتمام بتنمية الريف حيث يلاحظ إن المشروعات الإنتاجية والخدمية تتركز في المدن على حساب الريف اليمني ولو تم إنشاء مشاريع إنتاجية في الريف لوقفت هجرة أهل الريف ولقلت البطالة بينهم. أما تكديس الثروة وجعلها هدفا في حد ذاته فان الإسلام ينهى عن تكديس الأموال ويطالب باستثمارها في مشروعات إنتاجية كما يحث كثيرا على إنفاق المال على المحتاجين له وأن يكون القرض للمحتاج قرضا حسنا لان المال في الأصل مال الله.

ويقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على إعادة توزيع الثروة عند افتقاد التوازن وهذا مبدأ طبق في صدر الإسلام حيث استقبل الأنصار في المدينة المهاجرين من مكة الذين تركوا أموالهم فيها ولقد قدم الأنصار للمهاجرين كل ما يحتاجون إليه حيث شاركوهم في السكن والغذاء بل حتى في الزواج حيث كان الأنصاري يعرض على أخيه التنازل له عن إحدى زوجاته فكان إيثارا لم يوجد له نظير في التاريخ. وقد سجل القرآن الكريم ذلك بقوله: (وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ)[38] كما أن هناك واقعة تبرز إعادة التوازن في امتلاك الثروة وذلك في قيام النبي صلى الله عليه وسلم

منح الأموال التي حصل عليها المسلمون من يهود بني النظير للمهاجرين دون الأنصار مراعاة لفقرهم وذلك لإعادة التوازن في الملكية والدخول بين أغنياء المدينة وفقراء مكة وقد سجل القرآن الكريم ذلك بقوله تعالى: (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ)[39] وعبارة (كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) صريحة بعدم استئثار الأغنياء بالأموال وهي دعوة إلى عدالة توزيع الثروة بإعادة التوازن بين الإنتاج والتوزيع ويؤيد هذا الحديث النبوي: (من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له)[40]. (والفضل هو ما زاد على حاجة الإنسان).

هذا وأن التوازن بين الإنتاج والتوزيع يؤدي في النهاية إلى الاستقرار الاقتصادي حيث يتم الاستهلاك للسلع فيقضي على الركود كما يحقق الاستقرار الأمني في المجتمع فيقضي على الحقد والبغضاء من الفقراء للأغنياء ويخلق فرص عمل تقضي على البطالة.

سياسة علاج البطالة بالنسبة لخريجي الجامعات بصفة خاصة:

إن ما سبق يعتبر علاجا للبطالة بصفة عامة يستفيد منه العاطلون من خريجي الجامعات كشريحة من شرائح المجتمع ومع ذلك نوضح هنا سياسة علاج البطالة لخريجي الجامعات بصفة خاصة.

ونذكر بداية أن هناك علاقة ارتباط بين التعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ لم يعد ينظر إلى التعليم الجامعي بوصفه نشاطا خدميا كما كان سابقا فان النظرة الحديثة للتعليم تعتبره احد العناصر الرئيسية التي تسهم في عملية التنمية وأصبح شائعا اصطلاح (رأس المال البشري) ويقصد به خريجي الجامعات لما يمثله ناتج التعليم من رصيد المجتمع من المهارات والكفاءات التي اكتسبها الفرد في المجتمع نتيجة التعليم والتدريب والتي تنعكس ايجابيا في تنمية المجتمع وتقدمه. وعلى ذلك فان السياسة التعليمية الرشيدة يجب أن ترتبط ارتباطا مباشرا بأهداف التنمية واحتياجات المجتمع التي يحددها حسب أولوياتها ونظرا لما يعانيه خريجي الجامعات اليمنية خاصة من بطالة متزايدة فنقترح هنا السياسات اللازم اتخاذها للحد من هذه الظاهرة الخطيرة والمتعلقة بأهم شريحة من شرائح المجتمع فيما يطلق عليها ظاهرة (بطالة المتعلمين).

فنقترح العلاج لذلك في وضع سياسة للتعليم الجامعي تقوم على وضع خطة تستهدف ما يلي:

1- توجيه التعليم الجامعي لتغطية متطلبات سوق العمل واعني بذلك أن تقوم سياسة القبول في الجامعات على إعطاء الأولوية للالتحاق في الكليات العملية كالزراعة والهندسة والطب والصيدلة وما شابه ذلك وفي نفس الوقت تقليص إعداد الملتحقين بالكليات النظرية لتقليل عدد نسبة العاطلين عن العمل. فقد بلغ عدد الملتحقين بالجامعات (183.706) عام 2002م. وعدد الخريجين لنفس العام حوالي 20000 خريج.

2- قيام الحكومة بتوفير معاهد كافية للتدريب الفني والمهني لمختلف المهن التي يحتاجها المجتمع والتي تشغلها أيدي عاملة غير يمنية كالمعاهد الصناعية، الزراعية والطبية وغيرها وقد رأينا سابقا أن المعاهد الفنية الموجودة حاليا ضئيلة في العدد وضعيفة في إمكانياتها.

3- تدريب خريجي الجامعات النظرية في مهن يتطلبها سوق العمل حتى لا يضلون في بطالة تدفعهم إلى الانحراف وإقلاق امن المجتمع.

4- من الأهمية بمكان التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الصناعية لمعرفة متطلبات سوق العمل حتى تخطط الجامعات في برامج عملها الأكاديمي لتخصصات يتطلبها سوق العمل وترتبط بحاجات المجتمع.

5- من الضروري أيضا قيام تنسيق بين مختلف الجامعات اليمنية وذلك فيما يتعلق بالتخصصات التي تقوم بها الجامعات حتى يتفادى تكرار وجود تخصصات معينة في أكثر من جامعة خاصة التخصصات الأدبية – حتى لا يزيد العرض عن الطلب فتزيد حدة البطالة. فقد أوضحت الإحصاءات أن 90% من خريجي الجامعات هم من

التخصصات الأدبية وهذه الفئة لا تساهم في تنمية المجتمع لعدم الحاجة إلى تخصصاتها وهو ما يعتبر هدرا لإمكانيات المجتمع المحدودة بطبيعتها.

6- أهمية قيام الجامعات بالبحث العلمي والذي يعتبر الركيزة الأساسية الثانية التي تقوم عليها الجامعات حيث الملاحظ اهتمام الجامعات بعملية التعليم. في حين أن البحث العلمي أصبح يحتل أهمية كبيرة في التنمية والتقدم. وهذا يلاحظ في كثير من الدول التي أحرزت تقدما تكنولوجيا كاليابان والولايات المتحدة وألمانيا وإسرائيل وغيرها من الدول.

وحتى يسهم البحث العلمي في التنمية وزيادة الإنتاج وبالتالي الحد من البطالة لابد أن يتوفر للبحث العلمي عدة أمور نبرزها وبإيجاز:

أ- نظرة المجتمع إلى البحث العلمي كوسيلة للتقدم لا النظر إليه كأمر ثانوي أو تكميلي.

ب- وضع إستراتيجية للبحث العلمي على مستوى الدولة وتعيين جهة عليا تشرف على البحث العلمي وتنسق بين الجامعات بحيث لا يحدث تكرار وازدواجية مما يهدر ثروة المجتمع.

ج- ربط البحث العلمي بالتنمية وحاجات المجتمع حتى لا تظل الأبحاث نظرية تنتهي إلى الأدراج في المكاتب.

د- لابد من توفير الاعتمادات المالية الكافية حيث نجد الدول المتقدمة تخصص نسبة مئوية من دخلها القومي للأبحاث العلمية كاليابان تخصص 10% للأبحاث العلمية لإدراكها أهميتها في التنمية وبالتالي بمحاربة البطالة.

هـ- إعداد الكوادر البشرية المؤهلة للبحث العلمي وتوفير المكتبات العلمية المتخصصة والدوريات الحديثة بما في ذلك الترجمة للأبحاث العلمية الخارجية.

الخـــاتمـــة:

استعرضنا في هذا البحث أهمية مشكلة البطالة بصفة عامة، وبطالة خريجي الجامعات اليمنية بصفة خاصة، باعتبارها شريحة متميزة وهامة في المجتمع. وفي التمهيد تناولنا تعريف البطالة وأنواعها، وحجمها وأسبابها المتمثلة أساسا بمحدودية التنمية الاقتصادية، نتيجة ضعف الاستثمار، ونتيجة لأسلوب الاستثمار القائم في معظمه على أساس نظام الربا (الفائدة).

وهو نظام ثبت فشله في تحقيق زيادة الإنتاج، كما اتضح أن من أسباب البطالة إخفاق سياسة برنامج الإصلاح الاقتصادي، التي أوصى بإتباعها صندوق النقد والبنك الدوليين. كذلك الهجرة من الريف إلى المدينة، بجانب مشكلة القات، فضلا عن عوامل أخرى، كزيادة نسبة السكان حيث تصل 3، 5%، وعودة كثير من المغتربين اليمنيين من دول الخليج بعد حرب الخليج عام 1990، مما فاقم من أزمة البطالة، وآخر هذه الأسباب هو حرب الانفصال عام 1994 بسبب ما استنزفته من أموال ضخمة كان بالإمكان استثمارها في مشاريع إنتاجية تقضي على البطالة.

كما استعرضنا الآثار السلبية الناجمة عن البطالة والمتمثلة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية وأبرزها: الفقر، وضعف الاستثمار، وارتفاع نسبة المديونية الخارجية. وفي الجانب الاجتماعي: السرقات، وترويج المخدرات، وجرائم القتل، والرشاوى وغيرها من الأعمال المخلة بأمن المجتمع.

وفي الفصل الأول تناولنا سياسة علاج البطالة في النظام الرأسمالي، حيث تناولنا سياسة مدرسة (النقديين) بزعامة فريد مان، وسياسة المدرسة (الكينزية) بزعامة كينز وقد ثبت من استعراض تلك السياسات فشلهما في إيجاد حل لمشكلة البطالة، وان كانت السياسة الكينزية أقرب إلى سياسة النظام الإسلامي.

وتناولنا في الفصل الثاني سياسة علاج البطالة في النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث تضمن ابرز أسباب البطالة بصفة عامة، وبطالة خريجي الجامعات اليمنية بصفة خاصة. وتم أخيرا استخلاص العلاج لتلك المشكلات والذي

يتمثل في رأينا في ثمانية أمور يكمل بعضها بعضا، فضلا عن أمرين إضافيين لحل مشكلة بطالة خريجي الجامعات بصفة خاصة.

وأسباب العلاج نوجزها كما يلي:

أولا- علاج الأسباب العامة للبطالة:

1- استثمار الأموال في إنشاء مشروعات إنتاجية تسد حاجات المجتمع من السلع الأساسية، كالغذاء والسكن والكساء والنقل والدواء.

2- استثمار الأموال بأسلوب النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يقوم على إنتاج السلع الأساسية، ويقضي بالتالي على البطالة وإيقاف نظام الاستثمار عن طريق نظام الفائدة ألربوي، الذي يعتبر من ا برز أسباب أزمة البطالة.

3- وضع خطة على المستوى القومي لمعالجة مشكلة(القات)لأنه حل محل زراعة الحبوب والخضروات مما يضطر الحكومة لاستيراد الحبوب بالعملة الصعبة، عن طريق الاقتراض بفوائد تسبب عجزا دائما في ميزان المدفوعات، مما يساهم في حدة البطالة.

4- كفالة الموسرين لأقاربهم العاجزين عن العمل عملا بما تضمنه الإسلام من أحكام توطد الصلة بين الأقارب.

5- دور الزكاة في حل مشكلة البطالة، وذلك عن طريق تخصيص نسبة من أموال الزكاة لشراء آلات مهنية للعاطلين القادرين على العمل، وإنشاء مصرف لتمويل أصحاب الحرف يخصص من حاصلات الزكاة.

6- عدالة توزيع الثروة القومية – عملا بما يدعو إليه الإسلام، (حتى لا تكون دولة بين الأغنياء منكم) فلا يستأثر بالثروة فئة محدودة في المجتمع كما هو الحال في النظام الرأسمالي، ومن ذلك – بجانب دفع الزكاة – الاهتمام بالأرياف بإنشاء مشروعات زراعية وصناعية حتى توجد أعمال لسكان الأرياف، فلا تتركز المشروعات والخدمات في المدن فحسب مما يؤدي إلى هجرة أهالي الريف إلى المدن فتزيد البطالة نتيجة هجر الزراعة التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد اليمني.

7- التزام جانب القيم الإسلامية في الإنتاج والتوزيع: حيث يقوم الإسلام على عدة قيم أخلاقية وإنسانية في الجانب الاقتصادي، على خلاف النظام الرأسمالي الذي يرى أن التعامل الاقتصادي تعامل مادي محض، لا علاقة للجانب الأخلاقي فيه، لذلك يسود فيه نظام الاحتكار المتمثل بالشركات الكبرى (عابرة القارات) أو (متعددة الجنسية) كما يسود فيه نظام استغلال ثروات الشعوب فيما عرف بالاستعمار والذي عانت منه الشعوب النامية ومنها دول العالم الإسلامي. في حين أن الإسلام يقوم على تحريم إنتاج السلع التي تضر بمصلحة الفرد أو المجتمع: كزراعة الدخان والمخدرات، والقات كما يحارب الإسراف لأنه يبدد الثروة فضلا عن محاربة اكتناز الأموال، حيث يحث على استثمارها لزيادة الإنتاج، ومن جهة أخرى يحث الإسلام على جودة الإنتاج، وينهي عن الغش (من غشنا فليس منا).

8- تحقيق التوازن بين الإنتاج والتوزيع، فلا يحدث فائض في الإنتاج ولا يتم تصريفه لقلة ذات اليد –فيحدث كساد تنجم عنه بطالة لتوقف الأعمال، أما إذا روعي التوازن بمعنى أن يكون الإنتاج حسب حاجة المجتمع فتظل عجلة الإنتاج دائرة، وبالتالي لا يكون للبطالة محل في هذه الحالة.

أما الأمرين الخاصين (بخريجي الجامعات) من أسباب علاج مشكلة البطالة فهما ما يلي:

1- قيام السياسة التعليمية للجامعات بوضع خطة تستهدف ما يلي:

- توجيه التعليم الجامعي في سياسات القبول بما يغطي متطلبات سوق العمل.
- قيام الحكومة بتوفير معاهد كافية لمختلف المهن الفنية ومراكز التدريب حتى لا يضطر كثير من خريجي التعليم الثانوي للالتحاق بالكليات النظرية مما يزيد من حدة البطالة.
- تدريب خريجي الجامعات النظرية في مهن يتطلبها سوق العمل، وحاجات المجتمع.

- التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، حتى يخطط التعليم حسب متطلبات سوق العمل.
- التنسيق بين مختلف الجامعات اليمنية في إنشاء كليات تخصصية– بحيث لا يحدث تكرار في إنشائها، وبالتالي زيادة إعداد الخريجين – خاصة في الأقسام النظرية، فتزداد أزمة البطالة بينهم.

2– أما الأمر الثاني وهو ما يتعلق بموضوع البحث العلمي لأهميته في التنمية والقضاء على البطالة بين الخريجين ونرى في هذا الشأن ما يلي:

- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوضع إستراتيجية للبحث العلمي يراعى فيها أن يكون عمل البحث العلمي جماعي، باشتراك عدة جامعات لتخفيف التكلفة من جهة، وعدم تكرار الجهود البحثية من جهة ثانية.
- أهمية ربط البحث العلمي بحاجات المجتمع.
- توفير الإمكانيات المادية، والمكتبات المتخصصة، والدوريات الحديثة لمتابعة آخر التطورات العلمية، وتدريب الكوادر البشرية. والنظر إلى البحث العلمي بأنه استثمار وليس مجرد خدمة كما ينظر إليه حاليا.

ونختم هذه الخاتمة باقتراح قيام إحدى الجامعات اليمنية بالدعوة لعقد ندوة علمية لمناقشة مشكلة البطالة، وذلك نظرا لخطورتها وأهميتها بالنسبة للمجتمع بصفة عامة، وخريجي الجامعات بصفة خاصة. ونرى أن يشارك في هذه الندوة العلمية ممثلون لمختلف الجامعات الحكومية والخاصة، وكذلك ممثلون عن وزارات التخطيط والعمل، والخدمة المدنية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم الفني، والمالية. وكذلك ممثلون عن المؤسسات الصناعية والزراعية والخدمية في القطاع الحكومي والخاص، وذلك لوضع سياسة لوضع حد للبطالة قبل أن تتفاقم إذا لم نبادر بوضع حلول عملية لها.

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العليم الحكيم

المصادر والمراجع:

1-ميشيل تشو سودو فسكي، عولمة الفقر، ص306 (ترجمة محمد مسجير) مؤسسة سطور، القاهرة، 2000.

2- المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ص162، تونس، 1988.

3- د. راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية ص 46، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987.

ومفاهيم اقتصادية، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ص 29، دار الحرية للطباعة بغداد، 1980.

4- د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، عدد، 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1997، ص 290 – 294.

5- د. رمزي زكي، المرجع السابق، ص95، نقلا عن تقرير الأمم المتحدة حول المسح الاقتصادي لأوروبا لعام 1996.

6- الإسقاطات السكانية في الجمهورية اليمنية للفترة 1996- 2026، الجهاز المركزي للإحصاء، الجدول (10) ص 18، صنعاء، 1999.

7- الجهاز المركزي للإحصاء، المرجع السابق، المسح الوطني لظاهرة الفقر.

8- البرنامج العام للحكومة اليمنية، اكتوبر1994، ص18.

9- تقرير التنمية البشرية لعام 1997. ص203.

10- د. رمزي زكي، المرجع السابق، ص 379- 397.

11- د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، ص114- 130.

12- د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، من كتاب جون كينز، النظرية العامة، ص129.

13- د. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

14- التوبة: 105.

15- الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، 2/ 9، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

16- البقرة: 279.

17- john m. Keynes ; the general theory of employement,intrest and money: university press compridge London 1986 Book 11 chapter 11 135-137.

18- على احمد السالوس: الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ص 123-133، دار الثقافة، الدوحة قطر، 1996م.

19- د. محمد رياض الابرش ود. نبيل مرزوق، الخصخصة أفاقها وأبعادها ص 161-167.

20- د. داود عثمان – التمويل الصغير والمتناهي الصغر في الجمهورية اليمنية ص2 (ضمن أبحاث المؤتمر الأول نحو إستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة – الواقع والتطلعات – تعز 9 – 2002/6/10م).

21- تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل رأس مال المشاريع ص3 (بحث ضمن أوراق عمل اجتماع مدراء عمليات الاستثمار في البنوك الإسلامية، تونس 15- 17 مايو 1987م).

22- مجلة البنوك الإسلامية، عدد 13/ أكتوبر 1980م تجربة البنك الإسلامي السوداني في المشاركة في تمويل رأس مال المشاريع ص12.

23- عبد السلام مقبل، (القات والتنمية الاقتصادية) ضمن أبحاث (القات في حياة اليمن ص 81-93م).

24- الأنفال: 75.

25- الروم: 38.

26- متفق عليه، البخاري ومسلم، باب صلة الرحم.

27- د. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ص61 -62.

28- التوبة: 103.

29- الماوردي: الأحكام السلطانية، الباب الحادي عشر، ولايات الصدقات ص179.

30- د. عبد الله غالب المخلافي – بنك الفقراء في بنجلادش نموذجا، المجلة الاقتصادية تصدرها وكالة الأنباء اليمنية سبأ عدد 24-37، يونيو2000م.

31- J. A. Schempeter: Economic Doctorine P. 196.

32- D. Ricardo: the principal of political Economy P. 36 .

33- الحشر: 7.

34- مسلم: كتاب اللقطة جـ2، باب18.

35- الأعراف: 31.

36- التوبة: 34.

37- مجمع الزوائد للهيثمي جـ4 ص101.

38- مسلم: 177/2.

39- الحشر: 9.

40- الحشر: 7.

41- سنن ابن داود جـ2، ص 129.